واقع المرأة العربية في ظل النظم الإنتخابية

الحلقة الرابعة والعشرون لشهر حزيران/يونيو ٢٠١٠

المحتويات

المقدمة ٣
الفصل الأول: البحرين ٣
اولاً: المرأة والإنتخابات ٣
ثانياً: تقارير ودراسات ٣
- الاهتمام بما ينشر عن المترشحات ٥
- توصيات مهمة للدراسة ٥
الفصل الثاني: مصر ٥
أولاً: المراة والإنتخابات ٥
ثانياً: تقارير ودراسات ٦
الفصل الثالث: العراق ٦
أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية ٦
ثانياً: العنف ضد المرأة ٧
الفصل الرابع: الأردن ٧
أولاً: المرأة والإنتخابات ٧
ثانياً: المرأة والسلطة القضائية ٧
ثالثاً: تقارير ودراسات ٧
الفصل الخامس: الكويت ٨
أولاً: المرأة والحقوق المدنية ٨
ثانياً: تقارير ودراسات ٨
الفصل السادس: فلسطين ٩
العنف ضد المرأة ٩
الفصل السابع: قطر ٩
المراة والسلطة القضائية ٩
الفصل الثامن: السعودية ٩
أولاً: المرأة والإنتخابات ٩
ثانياً: العنف ضد المرأة ٩
ثالثاً: تقارير ودراسات ١٠
الفصل التاسع: السودان ١٠
المرأة والإنتخابات ١٠
الفصل العاشر: اليمن ١٠
أولاً: المرأة والحقوق المدنية ١٠
ثانياً: تقارير ودراسات ١٠
- استطلاع رأي عن احتمالية المشاركة في الانتخابات النيابية ٢٠١١ ..... ١٠
- المرأة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية ١١

المقدمة

سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المراة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمراة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

تضمنت الحلقة الـ٢٤ من سلسلة الحلقات الشهرية "واقع المرأة العربية في ظل النظم الإنتخابية" لشهر حزيران/يونيو ٢٠١٠، ١٠ فصول أستعرضت خلالها ما أستجد من متغييرات أثرت سلباً او ايجاباً في واقع تمكين المرأة العربية في كل من: (البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، اليمن).

الفصل الأول:البحرين

اولاً: المرأة والإنتخابات

وصل عدد المرشحين للانتخابات النيابية والبلدية البحرينية مع نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٠، ٢٠٤ من بينهم ١١أمرأة فقط، وسيتنافس ١٣٨ مرشح من بينهم ٩ نساء سوف يتنافسون على مقاعد المجلس النيابي بينما ٥٦ مرشحا من بينهم امرأتين سوف يجربون حظوظهم في الانتخابات البلدية.

ثانياً: تقارير ودراسات

اشارت جريدة الوطن البحرينية في حزيران/يونيو ٢٠١٠ الى ان دراسة علمية حديثة تناولت قضية غياب المرشحات للانتخابات البلدية والنيباية ٢٠١٠ عن الاعلام ومدى تاثيره على قرار الناخبين.

أجريت على عينة مكونة من ٢٠٠ شخص ينتمون لمحافظات المملكة الخمس، خلصت الى أن ٥٤,٥٪ من العينة يوافقون على أن الطرح الصحافي قد أثر على قرار الناخبين تجاه المترشحات في الانتخابات البحرينية "البلدية - النيابية"، وأظهرت النتائج موافقة ٧٤,٥٪ من العينة على أن غياب المترشحات عن الصحف المحلية خلال فترة الانتخابات قد يسهم في تراجع فرصهن بالفوز، وأكد ٧٢٪ من العينة أن الصحف المحلية تمارس دوراً إيجابياً داعماً للمترشحات، وأظهرت الدراسة أن نسبة ٥٤٪ من العينة توافق على أن الصحافة المحلية تدعم قضية المشاركة السياسية للمرأة وتحديداً في فترة الانتخابات البلدية والنيابية، و٢٠٪ من أفراد العينة موافقون بشدة على ذلك، وتقاربت نسب كل من لا يوافق، وليس له رأي، في أن تقوم الصحافة المحلية بهذا الدور، وجاءت ١٤٪، ١٢٪ على الترتيب، وأعدت الدراسة الإعلامية بتول السيد، حيث نالت على إثرها درجة الماجستير في الإعلام والعلاقات العامة من الجامعة الأهلية بتقدير امتياز، وكانت بعنوان "اتجاهات الجمهور البحريني نحو دور الصحف المحلية في دعم المترشحات في الانتخابات".

وبينت الدراسة أن نسبة ٤٢٪ موافقون، ونسبة ٣٤٪ موافقون بشدة على أن الصحافة المحلية تقوم بتقديم صورة المرأة المترشحة في الانتخابات، في حين تقاربت نسبة عدم الموافقة ومن ليس لديهم رأي، وجاءت ١٤٪ و١٢٪ بشأن عدم موافقتهم على أن الصحف المحلية تقدم صورة للمرأة المترشحة، في حين أشارت النتائج إلى أن نسبة ٥٤٪ من العينة توافق على أن الصحافة المحلية تقوم بدور إيجابي في دعم المترشحات للانتخابات، تلتها نسبة ١٨٪ توافق بشدة على ذلك، وجاءت عدم الموافقة على الإطلاق بنسبة ٥٪ .

الدور السلبي للصحافة تجاه المرشحات

وأشارت نسبة ٤٤٪ من العينة إلى أنها لا توافق على أن الصحافة المحلية تقوم بدور سلبي تجاه المترشحات في الانتخابات، ونسبة ١٣,٥٪ لا توافق على الإطلاق على ذلك، في حين أوضحت نسبة ١٩٪ أن الصحف المحلية تقوم بالفعل بدور سلبي تجاه المترشحات، وربما يشير ذلك إلى أن الموضوعات التي تقدم عن المرأة المترشحة ليست بالصورة الجيدة، مما يدعو إلى ضرورة اهتمام الصحف المحلية بالموضوعات والأخبار التي تنشر عنها. وأظهرت أن نسبة ٦١٪ من عينة البحث توافق على أن لتوجهات الصحف المحلية سواء كانت حكومية أو مستقلة تأثير على التغطيات الصحافية الخاصة بالمترشحات، في حين تقاربت نسبة عدم الموافقة على الإطلاق وعدم الموافقة على ذلك، حيث جاءت بنسبة ٦٪، و٤٪ على الترتيب، كما أشارت النتائج إلى أن نسبة ٤٩٪ من العينة توافق على أن الصحف المحلية تسهم في تحسين صورة المرأة المترشحة والتحفيز على انتخابها، وكذلك نسبة ٢٠,٥٪ توافق بشدة على هذا الدور، وتقاربت نسبة كل من عدم الموافقة على الإطلاق ومن ليس لديهم رأي في ذلك، حيث جاءت النسب ٨,٥٪ و٧,٥٪.

ووافقت نسبة ٥٥٪ من عينة البحث على أن تنوع الأشكال الصحافية التي تعالج قضايا المترشحات يمثل عامل جذب للقراء، كما أشار ٢١٪ إلى أنهم يوافقون بشدة على ذلك. في حين جاءت نسبة ١٠٪ لا توافق، ونسبة ٦٪ لا توافق على الإطلاق على أن تنوع الأشكال الصحافية في عرض موضوعات المترشحات يمكن أن يكون عامل جذب للقراء. وأظهرت الدراسة أن نسبة ٦٠٪ من أفراد العينة يقرأون الصحف المحلية دائماً، ٣٠٪ منهم يقرأونها أحياناً، و١٠٪ يقرأونها نادراً، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة مهتمة بما ينشر في الصحف المحلية لأنها تقرأها بصورة دائمة. وأوضحت النتائج أن نسبة ٥٠٪ من أفراد العينة معدل قراءتهم للصحف المحلية أقل من ساعة، ٢٨٪ منهم يقرؤونها في فترة تتراوح من ساعة إلى أقل من ساعتين، و٢٢٪ يقرؤونها خلال ساعتين فأكثر، وهذا يعني أن نصف العينة تقرأ الصحف في أقل من ساعة واحدة.

وجاء في النتائج أن نسبة ٦٠٪ من أفراد العينة يتعرضون للصحف المحلية في كل أيام الأسبوع، وهي تضم الغالبية، بنسبة تتجاوز النصف، وهذا يعني الاهتمام اليومي بقراءة الصحف، والاطلاع على ما ينشر فيها. وبينت النتائج أن نسبة ١٨٪ من العينة معدل تعرضها للصحف المحلية من يوم - يومين، ٨٪ معدل تعرضها من ٣-٤ أيام، ٨٪ أيضاً معدل تعرضها من ٤-٥ أيام، و٦٪ معدل تعرضها من يومين -٣ أيام.

وأوضحت النتائج أن نسبة ٢٩٪ من العينة ترى أن الصحف المحلية تحرص دوماً على تقديم أخبار جديدة، ٢٢٪ ترى أن لها دوراً في التوعية والتثقيف عبر الصفحات المتخصصة. و٢٠٪ ترى أن الصحف تتميز بنقل الأخبار وتحليلها والتعليق عليها، وقد ذكر ١٢٪ أن سبب قراءة الصحف المحلية هو مطالعة الصفحات الرياضية، ونسبة ١١٪ ترى أنها تعرض الموضوعات بحيادية ومصداقية، وجاء في المرتبة الأخيرة أن سبب القراءة هو بحكم مجال عملهم في الصحافة، بنسبة ٦٪، وبذلك نرى أن غالبية أفراد العينة ٢٩٪ يقرأون الصحف المحلية بسبب حرصها الدائم على تقديم أخبار جديدة، ما يعني اهتمام القراء بمعرفة آخر المستجدات من حولهم.

كما أشارت النتائج إلى أن الصحف جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٥٪ كأكثر المصادر الإعلامية التي يعتمد عليها أفراد العينة في قراءة الموضوعات الخاصة بالمترشحات في الانتخابات، فيما جاءت شبكة الإنترنت في المرتبة الثانية بنسبة ٣٢٪، وجاء التلفزيون في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠٪، في حين جاءت الإذاعة بنسبة ٥,٥٪ في المرتبة الأخيرة، أما بالنسبة للمصادر الأخرى فذكر ١٪ المنشورات والمطويات الخاصة بالمترشحات، وذلك يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يعتمدون على الصحف المحلية في قراءة موضوعات المترشحات.

- **الاهتمام بما ينشر عن المترشحات**

وأظهرت النتائج أن نسبة ٨١,٥٪ من أفراد العينة يناقشون الموضوعات التي يقرأونها في الصحف المحلية عن المترشحات، مما يعني الاهتمام الكبير بالموضوعات المطروحة في الصحف، إذ إن من شأن المناقشة إتاحة الفرصة لتبادل الآراء والأفكار حول الموضوعات المقروءة. في حين جاءت نسبة ١٨,٥٪ فقط من أفراد العينة لا يناقشون الموضوعات التي يقرأونها في الصحف.

وأشارت النتائج إلى أن ٥٠,٥٪ من أفراد العينة يناقشون الموضوعات التي يقرؤونها في الصحف المحلية مع الأصدقاء وزملاء العمل، ١٤,٥٪ يناقشونها مع الأقارب والمعارف، ٩٪ يناقشونها مع زملاء الدراسة، و٧,٥٪ يناقشونها مع أفراد الأسرة. وبينت النتائج أن ٤٢٪ من أفراد العينة مهتمون إلى حد ما بالموضوعات التي يقرأونها في الصحف المحلية عن المترشحات في الانتخابات، ٣٠٪ من أفراد العينة مهتمون بالموضوعات، مقابل ٢٨٪ غير مهتمين بموضوعات المترشحات، وبذلك يتبين أن الغالبية مهتمة إلى حد ما بموضوعات المترشحات في الانتخابات.

- **توصيات مهمة للدراسة**

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور وسائل الإعلام ومنها الصحافة في تنمية الوعي السياسي لأفراد المجتمع البحريني بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وخلق شراكة بين وسائل الإعلام ومنها الصحافة والجهات الرسمية والأهلية المعنية بشؤون المرأة، ومنها المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات النسائية، بهدف إبراز جهود هذه الجهات في مجال دعم التمكين السياسي للمرأة، والعمل على توعية العاملين في الحقل الإعلامي بأهمية تقديم صورة إيجابية عن المرأة، بغرض الدفع باتجاه تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، وتعزيز أطر التواصل والتعاون بين الإعلاميين والصحافيين، والمترشحات، في فترة سابقة لموعد الانتخابات، ومواصلة ذلك خلال الانتخابات، من أجل المساهمة في عدم غيابهن عن الساحة الصحفية، وتوعية المترشحات بأهمية الظهور الإعلامي المبكر، وإعداد حملة إعلامية متكاملة بهدف تعزيز التواصل مع جماهير الناخبين قبل وبعد وأثناء الانتخابات، ووضع آليات تنسيقية بين الصحف المحلية من أجل دعم المرأة المترشحة في الانتخابات، وذلك عبر الاتفاق على منحها مواقع ومساحات مناسبة للتغطية الإعلامية لموضوعاتها، بصورة متوازنة مع نظيرها الرجل المترشح، وأن تبتعد الصحف المحلية والصحافيون عن ممارسة أدوار سلبية تجاه المرأة، ترسخ الصورة التقليدية للمرأة كأم وربة منزل فقط، وتصور المجتمع على أنه "ذكوري" ويخضع لعادات وتقاليد وموروثات دينية واجتماعية تعيق المرأة عن ممارسة حقوقها السياسية بصفة عامة والمشاركة في الانتخابات بصفة خاصة

الفصل الثاني: مصر

أولاً: المراة والإنتخابات

تمكنت سيدة واحدة من الفوز في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري التي جرت في حزيران/يونيو ٢٠١٠. وهي مرشحة عن الحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم".

ثانياً: تقارير ودراسات

كشفت جريدة الجمهورية المصرية في عددها الصادر في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٠، ان استطلاع للرأي اجراه مركز المعلومات بمجلس الوزراء كشف عن ارتفاع نسبة المؤيدين لقيام المرأة بالادلاء بصوتها في الانتخابات.. بلغت نسبة الذكور ٧٩% بانخفاض ١٤% عن استطلاع ٢٠٠٦ وللإناث ٨٦% بارتفاع ١٧% عن استطلاع ٢٠٠٦.. ووافق ٦٧% من الذكور و٨٧% علي ان هذه المشاركة دليل علي تقدم المجتمع.. ووافق ٦٩% من الذكور و ٦٧% من الإناث علي ان القوانين في مصر تساوي بينهما في الحقوق والواجبات.

وحول تولي المرأة بعض المناصب القضائية.. رفض ٧٨% من الذكور و٥١ من الإناث تولي المرأة لمنصب العمده.. بانخفاض ٧% و١٣% علي التوالي في استطلاع ٢٠٠٩ ورفض ٦٤% من الذكور و٥٢% من الإناث تولي المرأة وظيفة المأذون.. كما رفض ٧١% من الذكور و٤٣% من الإناث تولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية بانخفاض ١١% و٢٤% علي التوالي في استطلاع ٢٠٠٦.. كما رفض ٦٢% من الذكور بارتفاع ٨% و٣٣% من الإناث تولي منصب المحافظ بانخفاض ١٦% عن استطلاع ٢٠٠٣.

وبالنسبة لمنصب القاضية اعرب ٥٥% من الذكور و٣٠% من الإناث عن رفضهم تولي المرأة المنصب والفارق ١٧% انخفاضا بين الإناث عن استطلاع ٢٠٠٦.

وكشف استطلاع مركز المعلومات عن رفض ٥٩% من الذكتور و٢٥% من الإناث تولي المرأة رئاسة مجلس الوزراء بفارق ١٧% عن مثيلتها من النساء في استطلاع ٢٠٠٦ كما رفض ٥٦% من الذكتور و٢١% من الإناث تولي المرأة لمنصب رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشوري في استطلاع ٢٠١٠ بانخفاض بين الإناث عن مثيلتها في استطلاع ٢٠٠٦. وارتفعت بين الذكور بفارق ٩% عن استطلاع ٢٠٠٩ كما أن ٣١% من الذكور و١١% من الإناث رفضوا تولي المرأة لمنصب نائبة في مجلس الشعب أو مجلس الشوري في استطلاع ٢٠١٠..وارتفعت بين الذكور بفارق ١٤% عن مثيلتها في استطلاع ٢٠٠٦..وعن تولي المرأة لمنصب وزير رفض ٣٣% من الذكتور و٨% من الإناث تولي المرأة لمنصب وزيرة في استطلاع ٢٠١٠. وكانت هذه النسبة انخفضت في هذا الاستطلاع بين الإناث بفارق ١٠% عن مثيلتها في استطلاع ٢٠٠٦ .

الفصل الثالث، العراق

أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية

تمكنت ٩ سيدات ولإول مرة من الوصول إلى دفة قيادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من اصل ٣٨ مرشحة. وذلك خلال الانتخابات الداخلية للحزب التي جرت في حزيران/يونيو ٢٠١٠، السيدات الـ ٩ هن:- السيدة هيرو إبراهيم احمد، التي حصلت على اعلى الاصوات اذ حصلت على ١,٠٧٠ صوتاً وآلاء طالباني ٤٥٦ صوتاً وبيكرد دلشاد ٤٦٢ صوتاً و د.جوان احسان، و٥ آخريات ترشحن للقيادة عن طريق نظام كوتا وهنرمين عثمان، بروين كاكه حمه، بليسه جبار فرمان، ريواس بروين بابكر، وصفية بني ويس، إضافة إلى وجود امرأتين انتخبتا كعضوين احتياط.

ثانياً: العنف ضد المرأة

أكدت الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في البصرة عن تشخيص نحو ٩٦٠ حالة عنف ضد النساء في أربع أقضية من المحافظة منذ منتصف ٢٠٠٩، مؤكدة أنها قامت مؤخرا بتأسيس أول شبكة لرصد حالات العنف ضد المرأة في البصرة. يذكر أن محافظة البصرة جنوب العراق شهدت بعد عام ٢٠٠٥ وقوع حوادث قتل غامضة راحت ضحيتها مئات النساء وبعضهن تم التمثيل بجثثهن، لكن في عام ٢٠٠٨ انحسرت هذه الظاهرة إلى أدنى مستوى لها على إثر تنفيذ خطة صولة الفرسان والتي اعتقل خلالها غالبية قتلة النساء، علماً أن تلك الجرائم لا تندرج ضمن إطار جرائم الشرف أو ما يعرف بـ"غسل العار" لأن الأشخاص الذين قاموا بتنفيذها لا يمتون بصلة قرابة للضحايا.

الفصل الرابع: الأردن

أولاً: المرأة والإنتخابات

كشفت بعض الاحزاب في الأردن مواقفها خلال حزيران/يونيو ٢٠١٠، تجاه احتمالية دعمها من عدمه للمرأة في الانتخابات النيابية ٢٠١٠ ففي الوقت الذي اعلنت فيه احزاب عن استعدادها لعدم المرأة مادياً ومعنوياً اعربت احزاب اخرى عن صعوبة تمويل المرشحات من النساء بسبب الإمكانيات المادية المتواضعة لها لكنهم ابدوا استعدادهم لدعم المرشحات ضمن ما يتوفر كالإعلانات والبرامج الإنتخابية وعقد الندوات.

ثانياً: المرأة والسلطة القضائية

تم في حزيران/يونيو ٢٠١٠، تعيين أول مدعية عامة مدنية في الأردن هي القاضية عهود المجالي، كما وانضمت ١٨ قاضية جديدة إلى سلك القضاء مما يرفع عدد القاضيات إلى ٦٦ قاضية.

ثالثاً: تقارير ودراسات

اشارت جريدة الغد الأردنية في عددها الصادر في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠، الى ان دراسة أجرتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أظهرت أن نسبة النساء العاملات في الأردن بلغت ٢٣,١ % من مجموع المشتغلين، بينما شكلت نسبة الذكور ٧٦,٩ %.

وبينت الدراسة أن المرأة العاملة تلعب دورا مهما في رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل، بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة وتدني نسبة مشاركتها في سوق العمل، لكن عملها يسهم بـ ١٥,٧ % من متوسط نصيب الفرد من الدخل.

وأشارت الدراسة التي أعدتها الباحثة هيفاء بطارسة من إدارة الدراسات والتطوير بالمؤسسة الى أن نسبة العاملات في المنشآت التي تستخدم ٥ أشخاص فأكثر حوالي ٩٠ % من مجموع النساء العاملات مقارنة بـ ١٠ % في المنشآت الصغرى التي تستخدم اقل من هذا العدد.

أما فيما يتعلق بنسبة النساء العاملات حسب المستوى التعليمي، فأوضحت الدراسة أن أعلى نسبة عمالة بين النساء عند المستوى التعليمي بكالوريوس فأعلى، إذ بلغت ٤١,٣ %، يليها حاملات الدبلوم المتوسط بحيث بلغت نسبتهن ٢٢,٣ %. وبينت الدراسة أن أعلى نسبة عمالة للنساء في قطاع التعليم، إذ بلغت ٤٢,٧ % تليها الصناعات التحويلية ١٦,٢ % وفي الصحة والعمل الاجتماعي ١٢,٤ %.

أما في قطاع الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، فبلغت نسبة الإناث العاملات فيه ٧,١٥ % وهذا يظهر أن توجه المرأة يتجه للعمل في القطاعات التي تحتاج إلى مهارات ومستويات تعليمية عليا.
أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للعاملات في السوق الأردني، فأشارت الدراسة أن أعلى نسبة للنساء العاملات، كانت في العاصمة إذ بلغت ٥٤,٣ % من مجموع العاملات في المملكة، تليها محافظة اربد ١٥,٣ % ومحافظة الزرقاء ١٠ % ومحافظة البلقاء ٤,٧ %، أما في بقية المحافظات فتتراوح النسبة بين ١,٦ % – ٣,٥ %. ويعزى هذا الانخفاض في هذه المحافظات إلى تميزها بكثرة المنشآت الفردية التي تشغل أقل من ٥ أشخاص، وتدني نسبة مشاركة المرأة فيها مع العلم بأن مشروع توسعة الشمول في الضمان، سيوفر الحماية للمرأة العاملة في هذه المنشآت الصغيرة خلال شمولهن بالضمان، وبالتالي سيعزز مشاركتها في سوق العمل.
وأظهرت الدراسة أن عمل المرأة يشكل حوالي ١٥,٧ % من متوسط دخل الفرد في المملكة، إذ بينت الدراسة أن محافظة البلقاء هي الأعلى في نسبة مساهمة المرأة في دخل الأسرة، إذ بلغت ٢١,٨ % تليها محافظة الكرك ١٧,٣ % ثم محافظة معان ١٦,٨ % فمحافظة المفرق ١٦,٤ % فالعاصمة ١٢,٨ %، وأقلها في محافظات عجلون وجرش والزرقاء بنسبة ١٢,٢ %، ١٢,٦ %، ١٢,٨ %. ويعزى السبب في ذلك، الى أن المرأة في هذه المحافظات، تقوم بأعمال داخل المنزل ولا تتقاضى عليه أجرا.

الفصل الخامس، الكويت

أولاً: المرأة والحقوق المدنية

وافق مجلس الأمة الكويتي في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٠، على تعديلات قوانين الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة في مداولته الأولى.

ثانياً: تقارير ودراسات

اشار موقع بوابة المرأة في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠، الى ان دراسة أعدتها مؤسسة "بيت دوت كوم" كشفت عن أن ٨٣% من الموظفات في الكويت يعتقدن أن النساء يشغلن مناصب رفيعة في الشركات.
لكن الدراسة وهي عبارة عن استطلاع حول "النساء في مكان العمل" رغم تأكيدها أن المرأة غالباً ما تتساوى مع الرجل من حيث ساعات العمل، الا أنها تتقاضى أجراً أدنى.وحسب الدراسة فإن كل ٤ نساء من أصل ١٠ في منطقة الخليج يتقاضين أجوراً أدنى من زملائهم الرجال، وأن فرصهن في الترقية الوظيفية أضعف.
وأشارت الدراسة الى أن ٥١% من النساء يشعرن أن التقدير في مكان العمل قائم على الجدارة والاستحقاق، وعددا قليلا منهن – ١٥% – يزعمن أن الرجال يتمتعون بمستوى تقدير أعلى، لذلك فإن معظم النساء يشعرن الى حد ما برضا ازاء أعمالهن. ولكن يصبح الأمر أكثر تعقيداً عند التطرق للمكافآت، حيث تشعر ٩٠% من النساء أن عدد ساعات العمل الذي يمضينه يتساوى أو يفوق ذلك الذي يمضيه الرجال في مكان العمل، وتشعر ٤٢% منهن أنهن يتقاضين أجراً أدنى (٥٤% من النساء الغربيات و٥٣% من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي) وتعتقد ٤٣% منهنّ أن فرصهنّ في الترقية الوظيفية متدنية (وبلغت هذه النسبة ٥٧% من النساء الخليجيات) وتظن ٢٠% من النساء أنه وبناء على البنية التنظيمية في الشركة فإنهن لن يتمكن من تجاوز حدود معينة في المراتب الوظيفية.
وعلى الرغم من شعور نصف النساء ٥٨% بأن رب العمل يجب أن يقدم مزيداً من المكاسب للموظفات، فإن

٢٢% فقط منهن طلبن من الادارة التعامل بمرونة مع أوقات الدوام أو العمل من المنزل. وجاء الرد سلبياً من الادارة لحوالي٣٩% من الموظفات اللواتي طالبن بذلك.
وفيما تبين الدراسة مستويات عالية من حالات عدم الرضا على صعيد النساء في أماكن العمل، تحلت الكثيرات منهن بنظرة متفائلة، حيث أن٤٤% منهن وجدن أن اختلاف الجنس لم يؤثر ابداً في موقعهن الوظيفي، وترى٣٢ % من النساء الخليجيات العاملات أن ذلك مؤشراً ايجابياً. وأفادت٧٥% من النساء على مستوى المنطقة أنه هناك موظفات يشغلن مناصب رفيعة في الشركات، وتأتي في مقدمة تلك الدول الكويت بمعدل٨٣% .

الفصل السادس، فلسطين

العنف ضد المرأة

بينت الباحثة القانونية خديجة حسين الباحثة القانونية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في فلسطين خلال ورشة عمل عقدت في حزيران/يونيو ٢٠١٠، أنه تم قتل خمس نساء منذ بداية ٢٠١٠. بمقارنة الجرائم المرتكبة هذا العام بالأعوام الماضية، قد رصدت الهيئة في العام ٢٠٠٩ تسع جرائم قتل نساء وخلال العام ٢٠٠٨ تم ارتكاب جريمتين اثنتين، في حين تم ارتكاب ١٢ جريمة قتل خلال العام ٢٠٠٧، وتم ارتكاب أربع عشرة جريمة خلال العام ٢٠٠٦، كما بلغ عدد الجرائم المرتكبة خلال العام ٢٠٠٥ عشر جرائم.

الفصل السابع، قطر

المراة والسلطة القضائية

أصدر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نائب الامير ولي العهد في قطر مرسوما بتعيين السيدة حصة أحمد عبدالله صالح السليطي قاضية بالمحكمة الابتدائية. وتعد السيدة حصة السليطي أول امرأة قطرية يصدر بشأن تعيينها مرسوم اميري في وظيفة قاض بالمحاكم القطرية.

الفصل الثامن، السعودية

أولاً: المرأة والإنتخابات

تم إنتخاب السيدة فوزية البكر كأول امرأة سعودية في مجلس إدارة مؤسسة عسير للصحافة والنشر التي تصدر صحيفة "الوطن" السعودية اليومية وذلك في حزيران/يونيو ٢٠١٠.

ثانياً: العنف ضد المرأة

كشف المشرف العام على مستشفى الإيمان بالرياض في السعودية أن طوارئ المستشفى استقبلت (٦٠) حالة خلال الستة الأشهر الماضية مشيرا إلى ان أعمار تلك الحالات تتراوح من ثلاث سنوات إلى ٦٠ عاما وكان من بينهم (٤١) حالة من النساء تتراوح أعمارهن من ١٧ سنة إلى ٦٠سنة و(٣) رجال و(١٦) حالة من الأطفال تتراوح أعمارهم من (٣ إلى ١٢ سنة) وأكد الزهراني أنه تم تشخيص عدد (١) حالة اعتداء جنسي و(٥١) حالة تعرضوا لاعتداء جسدي و(٨) حالات اعتداء نفسي وجسدي، لافتا ان مستشفى الإيمان قد شكل لجنة متخصصة بالعنف الأسري ومن مهامها استقبال ومباشرة الحالات المعنفة والتحفظ عليهم من خلال حجز أسرة لهم وذلك من أجل حمايتهم حتى تستكمل اجراءاتهم النظامية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ثالثاً: تقارير ودراسات

اشارت جريدة الشرق الاوسط في حزيران/يونيو ٢٠١٠، الى ان المرأة السعودية نالت في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز مميزات وحقوقا أسرعت في ارتقاء مكانة المرأة العملية وزادتها تقدما، حيث انها تشغل حيزا مهما في مجال التعليم، فتغلبت أعداد الإناث في بعض المراحل التعليمية على أعداد الذكور، وتم عمل برنامج للبعثات الخارجية للإناث ليصل عدد المبتعثات السعوديات إلى ٢٥,٠٠٠ طالبة في مختلف التخصصات.

وأضاف أن أعداد النساء في الوزارات والمرافق الحكومية قد زاد، وحصلن على مراكز مرموقة، منها على سبيل المثال تعيين أول امرأة في وظيفة قيادية نائبة لوزير التربية والتعليم لشؤون البنات، وكذلك مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات، وهي أول جامعة حكومية متكاملة خاصة بالمرأة، وزيادة عدد النساء العاملات في مجلس الشورى. كما وبلغ عدد السجلات التجارية المملوكة للنساء السعوديات بلغ٤٠,٠٠٠ بزيادة ٧٧ % عما كانت عليه قبل أعوام.

الفصل التاسع: السودان

المرأة والإنتخابات

أشار بيان لمركز دراسات المجتمع في السودان في حزيران/يونيو ٢٠١٠، الى المشاركة الواسعة للمرأة في الانتخابات القومية نيسان/ابريل ٢٠١٠، على جميع المستويات حيث ترشحت لرئاسة الجمهورية كما شاركت المرأة بالترشح على المستويات الأخرى إذ التزمت جميع القوى السياسية بترشيح النساء ضمن قوائم المرأة التي لا تقل عن نسبة الـ٢٥% المنصوص عليها في القانون وقد بلغ عدد المرشحات نحو ٢,٨١٥ امرأة في جميع أنحاء السودان، منهن ١,٧٦٣ امرأة للبرلمان القومي، والباقي للمناصب الانتخابية في الدوائر الجغرافية للمجالس التشريعية الولائية ومجلس الجنوب.

الفصل العاشر: اليمن

أولاً: المرأة والحقوق المدنية

قالت وكيلة وزارة الإدارة المحلية اليمنية لقطاع تنمية المرأة خديجة ردمان أن هناك فجوة كبيرة في حجم توظيف الإناث والتدريب والتأهيل والبيانات غير المصنفة بوزارة الادارة المحلية والذي لا تتعدى نسبة ٨ % في التوظيف و١ % في التدريب والتأهيل. وأضافت أن هذه الفجوة أعطتنا مؤشر لإعادة النظر في توزيع الخطط والبرامج وإدماجها ضمن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ٢٠١١-٢٠١٥ مبينة أن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية بوزارة الإدارة المحلية ستشهد تقليص وردم لفجوة النوع الاجتماعي في المجالات التي تم تحليلها من قبل اللجنة الوطنية للمرأة.

ثانياً: تقارير ودراسات

- **استطلاع رأي عن احتمالية المشاركة في الانتخابات النيابية ٢٠١١**

اشارت صحيفة المؤتمر نت اليمنية في عددها الصادر في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٠، الى ان استطلاع للرأي كشف عن ان قرابة ٧٠% من اليمنيين وأكثر من نصف النساء، يعتزمون المشاركة في الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في نيسان/ أبريل ٢٠١١. وذكر الاستطلاع الذي أجراه المركز اليمني لقياس الرأي العام أن

حوالي ١٥% فقط أفادوا بأن النواب حققوا وعودهم الانتخابية.وقال ٢١% إنهم قادرون على التواصل مع عضو مجلس النواب في دائرتهم ولم تتجاوز نسبة الراضين عن العضو في دائرتهم الـ٢٠% فيما أشار قرابة ٦٠% من اليمنيين – الذين شملهم الاستطلاع – أن نوابهم لم يقدموا أي شيء خلال فترتهم النيابية الحالية.

وظهر من الاستطلاع أن ٢٦% اعتبروا توفير الخدمات والمشاريع على رأس الوظائف الأساسية لمجلس النواب، و ٢١% قالوا إنهم لا يعرفون وظيفته ونحو ٢١% معظمهم من الرجال أفادوا أن وظيفته إصدار القوانين، في حين أقل من ١٠% قالوا أن وظيفته الرقابة على الحكومة ومحاسبة المسئولية و ١٨% اعتقدوا إن البرلمان يقوم بوظيفته الرقابية دائما، و ٢٣% رأوا أنه يقوم بها أحيانا مقابل أزيد من ٣٠% مقتنعون أنه لا يقوم بها إطلاقا.وتبين أن حوالي نصف الرجال، وأكثر من ثلث النساء، يتابعون أنشطة البرلمان من خلال التلفزيون بنسبة ٨٥% من الذكور و ٩٥% من الإناث. وبالنسبة للمرأة أشار الاستطلاع إلى أن قرابة نصف المبحوثين وبأغلبية نسائية أيدوا دعم الحقوق السياسية وليس جميعها.وتصدرت محافظة مأرب نسبة المتابعين من الرجال، فيما ذمار أعلى نسبة متابعة من النساء مقابل تسجيل لحج لأقل متابعة بين الرجال، وسجلت عدن أقل نسبة متابعة من النساء للأنشطة البرلمانية.

نفذ الاستطلاع ٣٨ باحثا و ٦ مشرفين شاملا ألف شخص من الجنسين في ١٠٠ حي وقرية موزعة على ٩٤ مديرية في ١٢ محافظة يمنية. وذلك خلال الفترة من ٥-١٥ مارس الماضي وأعلنت نتائجه مؤخراً.

- **المرأة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية**

كشف تقرير نشرته وكالة الانباء اليمنية في ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٠، عن المرأة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية ، تناول في بعض فقراته الاتي:-

بينت الإحصائيات الرسمية وتقارير منظمات المجتمع المدني أن المرأة منذ تحقيق الوحدة المباركة حظيت بثقة الحكومة، حيث تقلدت وزيرتان في الحكومة مقابل ٣١ وزيرا، ونائبتان في مجلس الشورى مقابل ١٠٩ نواب، ونائبة في البرلمان مقابل ٣٠٠ نائبا، و٣٨ امرأة عضوة في المجالس المحلية مقابل سبعة آلاف و٥٩٤ عضوا و١٦ وكيلة وزارة في مقابل ١٢٤ وكيلا، و٨٢ مدير عام من النساء مقابل ألفين و٨٣١ مديرا عاما من الذكور وامرأة وكيلة محافظة للشؤون القانونية بأمانة العاصمة.

وفي السلك القضائي فقد منح قانون السلطة القضائية لسنة ١٩٩٠ المرأة حق الانتساب إلى السلطة القضائية في المحاكم والنيابة، ووصل عدد القاضيات إلى ٨٤ قاضية إحداهن عضوة في المحكمة العليا، ويعد اليمن من الدول العربية المتميزة في تعيين قاضيات وثاني دولة يتم فيها تعيين قاضية في المحكمة العليا، وعدد الملتحقات بالمعهد العالي للقضاء ١٢ امرأة أما عدد النساء العاملات في مهنة المحاماة فقد بلغ ١٠٣ محاميات مستفيدات في سجلات نقابة المحامين حتى ٢٠٠٨.

أما عن نسبة العاملات في القطاع الإعلامي فقد وصل إلى ٢٢ % عام ٢٠٠٩ أما في مواقع صنع القرار فقد وصلت امرأة واحدة إلى درجة وكيل مساعد وتسع نساء بدرجة مدير عام فيما بلغ نسبة العاملات في مجال الصحافة ٢٥ % عام ٢٠٠٩.

كما تواجدت المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، ففي المؤتمر الشعبي العام هناك ٥ نساء مقابل ٣٥ رجلا في اللجنة العامة، وفي الأمانة العامة لحزب الإصلاح امرأة واحدة مقابل ١٥ رجلا وفي الحزب الاشتراكي ٣ في المكتب السياسي مقابل ٢٧ رجلا وفي التنظيم الوحدوي الناصري واحدة في الأمانة العامة مقابل ١٤ رجلا، وتم إشراك المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة إلا أنها كمرشحة بدوائر محدودة.

وتم تعيين ست نساء في اللجان الإشرافية وبنسبة ٩,٩٠ % بالمحافظات و٦٠ امرأة في اللجان الأساسية وبنسبة ٦,٦٤ % وتم تعيين تسع نساء في اللجان الأصلية أثناء فترة الترشيح في المدن وبالدوائر المحلية في مرحلة القيد والتسجيل للانتخابات المحلية ٢٠٠٦.

وبالنسبة للشرطة النسائية فقد كانت الدفعة الأولى عام ٢٠٠٢ وعددهن ٢٠٠ شرطية والثانية عام ٢٠٠٥ وعددهن ٤٥٠ شرطية تم توزيعهن على مختلف الوحدات، وقد تم هذا العام قبول خمسمائة شرطية من مختلف محافظات الجمهورية، وفي العام ٢٠٠٩ فتحت وزارة الداخلية أبوابها لقبول الفتيات الراغبات في الالتحاق بكلية الشرطة.

في مجال التعليم، وضعت الحكومة الاستراتيجيات المتطورة وأشركت اتحاد نساء اليمن وشبكة منظمات المجتمع المدني معها وأفردت مكونا خاصا لتعليم الفتاة وبذلت المؤسسات التعليمية جهودا كبيرة لتنفيذها واهتمت بالبنية التحتية التعليمية، خاصة في التعليم الأساسي والثانوي، إذ ارتفعت نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الأساسي بشكل تصاعدي ووصلا خلال العام الدراسي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ إلى ٤٣ % وبلغت نسبة المدرسات في التعليم الأساسي والثانوي ٢٢ %.

أما في التعليم الجامعي فقد بلغ مستوى التحاق الطالبات عام ٢٠٠٩ نحو ٣٢ %في مختلف التخصصات الدراسية التربوية وإدارة الإعمال والطبية، وخصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منحا داخلية للطالبات في إطار التعليم الجامعي، إضافة إلى أنها لا تميز بين الذكور والإناث المتقدمين لطلب المنح الدراسية إلى الخارج.

ووصلت نسبة الكادر النسائي ١٨ % من إجمالي الأكاديميين في الجامعات اليمنية، كما يوجد مركزان للدراسات والأبحاث خاصان بالنساء في جامعتي صنعاء وعدن.

ورغم حداثة التعليم الفني والتقني بالنسبة للفتيات إلا أن النسبة ارتفعت لتصل إلى ١١ %خلال العام ٢٠٠٨، ونسبة الكادر النسائي فيه١٤,٦٤% وتم بناء خمسة معاهد خاصة للفتيات.

أما التعليم الفني الأهلي الذي ركز على التعليم الصحي وكليات المجتمع فقد وصل عدد الملتحقات فيه ٢٨٥ فتاة، وتم فتح خمسة مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة التحق بها ٥٩٧ معاقا ومعاقة ونسبة الفتيات ٢٢,٤ % وبلغ عدد الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس ألفين و٩٥ طالبا وطالبة، مثلت الإناث ٥٠,١٧ % وفيما يخص المجال الصحي ارتفعت نسبة العاملات في القطاع الصحي من ١٥ % في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٥ % عام ٢٠٠٨ من مجموع الكادر الطبي. وبحسب إحصائيات مسح الأسرة فقد توسعت مراكز الأمومة والطفولة من ٣٣٣ مركزا في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٨٦ مركزا في عام ٢٠٠٨، إضافة إلى التحسن في مجال صنع القرار بوزارة الصحة حيث تبوأت امرأة منصب وكيل وزارة و٨ نساء حظين بمنصب مدير عام.

أما في المجال الاقتصادي فقد دعم القانون اليمني حق المرأة اليمنية في التمتع باستقلالية اقتصادية ويحق لها أن توقع عقودا وتدير ممتلكاتها الخاصة.

وشهدت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خلال العقدين الماضيين من الوحدة اليمنية خطوات حثيثة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة النساء من إجمالي المشتغلين ٢٤,٦ % ونسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي ٢٩,٧ % ونسبتهن من قوة العمل ١٥,٥ %. أما في النشاط التجاري فلم تصل نسبة النساء بحسب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨ سوى ٣ %.

وفي عام ٢٠٠٧ أنشئ مجلس لسيدات الأعمال وفروع له في عدد من المحافظات بهدف تفعيل دور سيدات الأعمال في صنع القرار في الجانب الاقتصادي وبناء قدرات سيدات الأعمال لرفع كفاءتهن لمزاولة الأعمال

التجارية، ويقدر عدد النساء المسجلات في الغرفة التجارية ٤٠٠ سيدة أعمال.
كما لا يوجد تمييز وظيفي على مستوى الحكومة وإنما هناك معايير وأولويات للتنافس وضعتها وزارة الخدمة المدنية وفقا للأقدمية والتخصص والمعدل.
ووصلت نسبة الإناث المستفيدات من مشاريع وأنشطة الصندوق الاجتماعي المركزة على البنية التحتية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ حوالي ٥٦ % من إجمالي عدد الحالات المستفيدة خلال نفس الفترة استفادت من ١١ مليونا و٤٢٤ ألف ريال، وعدد المستفيدات من مشاريع البنية التحتية البالغة ٢٨٣ مشروعا التي نفذها مشروع الأشغال العامة ٤٨ % في مجالات التعليم والزراعة من إجمالي عدد المستفيدين البالغ ٥٥ ألف مستفيد.
وتم توسيع خدمة البرنامج الوطني للأسر المنتجة حيث قدر عدد المستفيدات من أنشطة البرنامج وفقا لأخر إحصائية للأسرة في عام ٢٠٠٨ ألفين و١٢٩ امرأة، وبلغ عدد القروض المصروفة للنساء من صندوق الصناعات الصغيرة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، ٧٨٣ قرضا بمبلغ ١٨٢ مليونا و٨٨ ألف ريال, إضافة إلى افتتاح بنك الأمل عام ٢٠٠٨ للتخفيف من الفقر ووجهت نسبة من القروض التي يمنحها للفقراء لصالح النساء.
ويدعم اتحاد نساء اليمن النساء بقروض دوارة وميسرة وجماعية وفردية في ثماني محافظات يبلغ عدد المستفيدات منه مليون و٦٥٠ ألف أسرة بدعم من الصندوق الاجتماعي ومنظمة اليونيسيف ومنظمة إيفاد. كما نفذ الاتحاد ٤٠ مشروعا مدرا للدخل للاتحاد تديرها نساء وألف و٢٦٠ برنامجا تنمويا وتوعويا على مستوى الجمهورية.
وقد أشركت الحكومة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية وأصبح للمنظمات غير الحكومية أدوار كبيرة في التنمية.
وكانت أهم مكتسبات الوحدة وجود أكثر من ستة آلاف مؤسسة مجتمع مدني بعد أن كانت لا تتجاوز أصابع اليد من بينها ٧٠ منظمة نسائية أقدمها وأكبرها اتحاد نساء اليمن على مستوى اليمن.
ووفقا للتقارير الصادرة عن اللجنة الوطنية للمرأة خلال العام الماضي، فإن هناك عددا من الانجازات التي تحققت، وكان أبرزها إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الكتاب الدوري لوزارة المالية لإعداد موازنات عام ٢٠٠٢-٢٠١٠، إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الكتاب الدوري لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لإعداد الخطة الخمسية الرابعة، وصدور تعميم من رئاسة الوزراء لكافة الوزارات والمحافظات لإنشاء قاعدة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي. إضافة إلى صدور تعميم من نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بتمثيل رئيسات فروع اللجنة الوطنية للمرأة في اجتماعات المجالس التنفيذية، ومناقشة الخطط والبرامج والموازنات، اعتماد تدقيق النوع الاجتماعي كآلية وطنية لرصد الفجوة بين الرجال والنساء، اعتماد الدليل التدريبي للميزانيات المقاربة للنوع الاجتماعي وإدماج اللجنة الوطنية في اللجنة الوزارية لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة ومشاركة اللجنة في المراجعة النصف مرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وتعيين عدد من الأخوات في مراكز قيادية: وكيل وزارة الخدمة المدنية وكيل وزارة للتعليم الفني لقطاع المرأة.